17 / 2016

مشـــروع قانــون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 3 مارس 2016 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع التعليم العالي من أجل دعم التشغيلية

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 3 مارس 2016 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والخاص بمنح قرض قدره أربع وستون مليون وثلاثمائة ألف أورو (64.300.000 أورو) لتمويل مشروع التعليم العالي من أجل دعم التشغيلية.

17 / 2016

17/2016

17/2016

مشروع التعليم العالي من أجل دعم التشغيلية

شرح أسباب

الإطار العام للمشروع

يعدّ قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ركيزة من ركائز النهوض بالتنمية البشرية في تونس وأولوية من أولويات تحقيق النموّ الاقتصادي و الاجتماعي.

لذلك دأبت البلاد التونسية على مدى سنوات على تدعيم هذا القطاع وخصّته بنسبة هامّة من موارد ميزانية الدولة. وعلى الرغم من ذلك مازال قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يشكو جملة من الصعوبات على غرار ارتفاع نسبة بطالة أصحاب الشهادات العليا نظرا للتباين بين المؤهلات البشرية المتوفرة ومتطلبات سوق الشغل .

كما بذلت تونس جهودا دؤوبة من أجل مطابقة المعايير الدولية وخاصة من خلال اعتماد نظام إجازة- ماجستير- دكتوراه وتنويع خيارات التكوين وخاصة فيما يتعلق بفجوات النمو وتحسين جودة التكوين من خلال توفير اعتمادات ذات طابع تنافسي وملائمة المهارات لاحتياجات السوق من خلال الاشهاد لمهارات الطلبة والمدرسين وتوجيه الطلبة نحو المسارات الدراسية ذات البناء المشترك مع المهنيين وتوجيه البحث والتجديد قصد تثمين افضل واستغلاله من أجل التنمية وتطوير ثقافة بعث المشاريع على جميع المستويات من اجل تشجيع الخريجين على خلق الاعمال.

و قد تم اقرار استراتيجية من اجل دعم فرص العمل لدى الطلبة، تتمثل فى توجيه هؤلاء نحو مسارات تعليم ذات طابع مهني (اجازة وماجستير مهني) وإنشاء هياكل وصل على غرار

المراصد في الجامعات ومراكز المسارات المهنية واشهاد الكفاءات وخلايا المساعدة على الادماج فضلا على تعميم اقسام ومصالح التربص في المؤسسات.

أما فيما يخص الحوكمة، فقد قامت تونس وفى إطار القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي بدعم تمكين المؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث من الاستقلالية، كما تم بمقتضى هذا القانون إنشاء وتفعيل نظام لضمان الجودة سواء داخليا او خارجيا ، اضافة إلى وضع إعتمادات تنافسية بين المؤسسات تمنح لدعم الاعتناء وتحسين جودة الخدمات التعليمية وكذلك التصرف في الجانب البيداغوجي والإداري .

وسعيا إلى تذليل الصعوبات التي تعترض هذا القطاع والحرص على مزيد تعزيزه تم إدراج مسألة إصلاح قطاع التعليم العالي وتطويره بهدف الرفع من جودة خريجيه ضمن المخطّط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة **2016-2020**.

تم خلال إعداد المخطط الاستراتيجي الجديد لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي تمت المصادقة عليه في جانفي 2015 الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي يواجهها التعليم العالي، وتتلخص الأهداف العامة للمخطط في النقاط الخمس التالية:

- تحسين جودة التكوين الجامعي،
- دعم تشغيلية الخريجين،
- دعم البحث والتجديد،
- دعم الحوكمة وتحسين التصرف في الموارد،
- إعادة النظر في خارطة توزيع الجامعات بغية توازن أفضل بين الجهات ودعم تكوين المكونين.

وفي هذا الإطار تمّ بتاريخ 3 مارس 2016 إبرام اتفاق قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير قصد تمويل مشروع التعليم العالي من أجل دعم التشغيلية بمبلغ قدره 64.3 مليون أورو أي ما يعادل قرابة 140 مليون دينار.

<u>أهداف المشروع</u>

يهدف هذا المشروع إلى تدعيم قابلية تشغيل خريجي التعليم العالي وتعزيز القدرة على التصرّف في القطاع عن طريق دعم الحوكمة واستقلالية مؤسسات التعليم العالي.

يساند المشروع الاهداف المرتبطة بـ (1) تدعيم الكفاءات والقدرات من اجل تحسين تشغيلية خريجي التعليم العالي بما فيها القدرة على بعث المؤسسات و(2) مزيد تكييف التعليم العالي للمتطلبات المحلية والجهوية والعالمية مع الاخذ بعين الاعتبار الطلب الاجتماعي ومتطلبات السوق.

تتمثل الاهداف الرئيسية للمشروع في زيادة نجاعة القطاع من خلال تحسين جودة التكوين ونجاعته ومن خلال تحسين الحوكمة (الهياكل المعنية وأنظمة ضمان الجودة داخلية وخارجية عملية) اضافة الى تمويل قائم على القدرة على الاداء مع إعادة إدماج عقود البرامج وتعميم التمويلات التنافسيّة كوسيلة تمويل ذات أولوية يتوجب على هذه الاخيرة الاخذ بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية واعتماد مبدأ التفرقة الايجابية الذي تم اختباره سنة 2012.

عناصر المشروع

يضم المشروع مكونين أساسيين يهدفان إلى (1) تحسين تشغيلية خريجي التعليم العالي من اجل ضمان إدماجهم في سوق الشغل و(2) تدعيم القدرة على التصرف في مجال التعليم العالي.

يرتبط هذين المكونين ببعضهما ويقومان اساسا على التكامل فيما بينهما ليكون المشروع أكثر جدوى. تتطلب البرامج التي تهدف الى تحسين التشغيلية نظام تعليم عال حديث ومؤسسات تعليم عال مرتبطة بسوق الشغل، من ناحية اخرى وعلى سبيل المثال تعتبر الاستقلالية والحوكمة احدى اهم الشروط من اجل التطور نحو الية تمويل قائمة على الاداء(financement basé sur la performance) كما تم تصورها في المشروع.

1- المكون الأول: تدعيم قابلية تشغيل خريجي التعليم العالي(100 مليون دينار)

يهدف هذا المكوّن الى تحسين قابلية تشغيلية خريجي المستقبل من خلال مساندة الاجراءات الخاصة بالعرض قصد مزيد ربطه بكفاءات المتخرجين على مستوى سوق الشغل وذلك بفضل (1) جملة من الاجراءات التحفيزية التي تهدف الى مساندة البرامج التي تساعد مؤسسات التعليم العالي لتكون اكثر ارتباطا بسوق الشغل وتركيز ثقافة بعث المؤسسات وذلك عبر التمويلات التنافسية التي تم تطويرها في اطار المشروع الثاني لدعم أصلاح التعليم العلي "برنامج دعم الجودة" و(2) اجراءات تنظيمية تهدف الى مساندة الانشطة التي تساهم في تدعيم الترابط بين الجامعات ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي وتوفير المعطيات حول سوق الشغل وخدمات التوجيه المهني للطلبة.

2- المكون الثاني: تعزيز منظومة التصرّف في التعليم العالي (40 مليون دينار)

يضم هذا المكوّن مجموعة من الحوافز والإجراءات لتعزيز التعليم العالي و خاصة : **(1)** تعزيز استقلالية الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث ودواوين الخدمات الجامعية للتحول الى نظام اساسي للتصرف و **(2)** تحسين المساءلة عبر اعادة تنشيط هياكل ضمان الجودة الداخلية (لجان الجودة) وإنشاء هيئة وطنية مستقلة لتقييم وضمان جودة التعليم العال والبحث العلمي والاعتماد/المصادقة (من خلال دمج الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد والهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي) والاعتماد/المصادقة (خاصة بالنسبة للتكوين ذي البعد المهني) و **(3)** تحسين القدرة على التصرف وتطوير اليات القيادة نحو القدرة على الاداء في قطاع التعليم العالي من خلال تنشيط التعاقد واعتماد منهج يعتمد البرامج وإرساء نظام معلومات متكامل وتطوير آليات تمويل تقوم على القدرة على الاداء.

<u>الشروط المالية للقرض</u>

- **مبلغ القرض:** 64.3 مليون اورو
- **فترة الإمهال:** 5 سنوات
- **نسبة الفائدة:** متغيّرة وتبلغ حاليا 1.4 %
- **فترة السداد:** 27 سنة
- **عمولة الإفتتاح:** 0.25%
- **عمولة التعهد:** 0.25%

وهذا هو مشروع القانون المصاحب لهذا.